

الصراع العسكري الهندي الباكستاني عبر الصداقة 1947 - 1950م

د. كريم زغيد المالك *

المقدمة:

كشمير لها موقع جغرافي استراتيجي حيث إنها تشترك في الحدود مع أربع دول هي الهند وباكستان وأفغانستان والصين ، وتبلغ مساحتها الكلية 86023 ميلا مربعا، يقسمها خط وقف اطلاق النار منذ عام 1949م ، ويعرف منذ اتفاقية (شمالا) الموقع عليها عام 1972م بخط الهدنة ، وتبلغ مساحة الجزء الهندي 53665 ميلا مربعا، ويسمى جامو وكشمير ، في حين تسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على 32358 ميلا مربعا يعرف باسم ولاية كشمير الحرة (أزار كشمير) وهناك مساحة صغيرة خاضعة للصين منذ عام 1962م تسمى (أكساي تشين)⁽¹⁾ .

كانت كشمير وقت تقسيم شبه القارة الهندية تتكون من خمس مناطق، هي وادي كشمير ، جامو، لاداخ، بوتش، بلتستان، وجلجت ، وبعد عام 1947م سيطرت الهند على جامو ومنطقة لاداخ وبعض الأجزاء من مقاطعتي بونشومريور ووادي كشمير اخصب المناطق وأغناها ، في حين بسطت باكستان سيطرتها على ما يسمى الان بكشمير الحرة ، وهي مناطق الغربية ومظفر أباد وأجزاء من ميربور وبلتستان .

واتخذت الهند من مدينة سرينغار عاصمة صيفية للأقليم، ومن مدينة جامو عاصمة شتوية لها ، في حين أطلقت باكستان على المناطق التي تسيطر عليها أزار كشمير أي كشمير الحرة، وعاصمتها مظفر آباد .

ويبلغ عدد السكان في ولاية كشمير مع اختلاف المصادر الباكستانية والهندية للإحصائيات 6 ملايين نسمة تقريبا، شكل المسلمون منهم 64.2 %، والهندوس 32.25 % والسيخ 2.23 %، والبقية ما بين بوذيين ومسيحيين وأقليات أخرى .

يعد إقليم جامو وكشمير من الناحية السياسية منطقة متنازعا عليها بتعريف القانون الدولي ، وقد قامت الهند بضم الإقليم إليها في 27 أكتوبر /1947م وفرضت عليه حماية مؤقتة بعد أن تعهدت للشعب الكشميري وللأمم المتحدة بمنح الكشميريين حق تقرير المصير .

وقد تضمن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (47) الصادر في عام 1948م ، نصاً على إعطاء الشعب الكشميري الحق في تقرير المصير عبر استفتاء عام حر ونزيه، يتم إجراؤه تحت إشراف الأمم المتحدة ، وهو ما لم يتم حتى الآن ⁽²⁾.

شهدت كشمير فترات تاريخية عديدة ، كانت مليئة بالصراعات السياسية والعسكرية و الفتن الطائفية خاصة بين البوذيين والبراهمة ، وتعددت عوامل اشتعال هذه الصراعات ما بين دينية واجتماعية وسياسية ، ثم حل هدوء نسبي وازدهرت الثقافة الهندوسية فيها ، كما حكمها الإسلام قرابة خمسة قرون، من 1320 إلى 1819م، وبعد ذلك حكمها (غولاب سينغ) عام 1820 م، وهو من التابعين للشيخ عن طريق منحه السيادة عليها من لدن بريطانيا ، وبقيت كشمير تحت السيادة البريطانية برعاية مندوب سامي بريطاني حتى عام 1947م ، بعدها باع البريطانيون عام 1946 ولاية جامو وكشمير الى عائلة الدوغرا التي كان يتزعمها غولاب سينغ بمبلغ سبعة ملايين وخمسمائة ألف روبية ، بموجب اتفاقية لاهور وامرتسغار، واستطاع غولاب سينغ الاحتفاظ بسيطرته على الولاية وبقيت عائلته من بعده في الحكم حتى عام 1947م ⁽³⁾ اذ أصدر البرلمان البريطاني في 17 يوليو 1947م قانون استغلال الهند الذي أنهى الحكم البريطاني لها ، ثم تنفيذ القرار في 15 - أغسطس من العام نفسه ، واوعزت بريطانيا بعد انسحابها إلى تلك الإمارات التي كانت تحكمها في الهند بأن تنضم إما

إلى الهند وإما إلى باكستان وفقا لرغبة سكانها، مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيمات الجغرافية في كل إمارة وتكونت تبعا لذلك دولتا الهند وباكستان، غير أن ثلاث إمارات لم تتخذ قرارا بهذا الشأن ، هي حيدر أباد وجوناغاد وكشمير، ثم قرر حاكم إمارة، جوناغاد المسلم أن ينضم إلى باكستان ، مع وجود أغلبية هندوسية في الإمارة، وإمام معارضة هذه الأغلبية لقرار الحاكم دخلت القوات الهندية، وأجرت استفتاء انتهى بانضمامها إلى الهند ، وحدث الشيء نفسه في ولاية حيدرأباد، إذ أراد حاكمها المسلم إن يظل مستقلا بإمارته، ولم تقره الأغلبية الهندوسية في الولاية على هذا الاتجاه فتدخلت القوات الهندية في 13 سبتمبر 1948 م، مما جعلها ترضخ للانضمام إلى الهند⁽⁴⁾.

أما كشمير فقد كان وضعها مختلفا عن الإمارتين السابقتين ، فقد قرر حاكمها الهندوسي هاري سينغ بعد أن فشل في أن يظل مستقلا الانضمام إلى الهند، متجاهلا رغبة الأغلبية المسلمة بالانضمام إلى باكستان ، ومتجاهلا القواعد البريطانية السابقة في التقسيم ، وقد قبلت الهند انضمام كشمير إليها، في حين رفضت انضمام الإمارتين السابقتين إلى باكستان ، بناءً على رأي الحاكمين بهما ، وخشي من رد فعل الاغلبية المسلمه في إمارته، فعرض معاهدتين على كل من الهند وباكستان لابقاء الأوضاع كما كانت عليه ، وللمحافظة على الاتصالات والامدادات ، فقبلت باكستان بالمعاهدة في حين رفضتها الهند، ومن ثم راحت الامور تتطور سريعا باتجاه الحرب⁽⁵⁾.

تطورت الأحداث بعد ذلك سريعا ، أندلع القتال المسلح بين الكشميريين والقوات الهندية عام 1947م، أسفر عن احتلال الهند لثلثي الولاية ، ثم تدخلت الامم المتحدة في النزاع ، وأصدر مجلس الامن قرارا في 13/8/1948م ينص على وقف اطلاق النار وإجراء استفتاء لتقرير مصير الأقليم ، وبدأ يسود المجتمع الدولي منذ ذلك الحين اقتناع بأن حل القضية الكشميرية يأتي عن طريق اقتسام الارض بين الهند وباكستان ، فافترضت الامم المتحدة أن تنضم الأجزاء التي فيها أغلبية مسلمه وتشترك مع باكستان في حدود واحده (قدرت بحوالي 1000 كم) أن تنضم إلى باكستان وان تنضم الأجزاء الأخرى ذات الغالبية الهندوسية ولها حدود مشتركة مع

الهند (300 كم) إلى السيادة الهندية، لكن هذا القرار ظل حبرا على الورق ولم يجد طريقه للتنفيذ على أرض الواقع حتى الآن .

موقف الدوريات من الصراع العسكري السياسي بين الهند وباكستان حول كشمير حتى 1950 م

تابعت بعض الدوريات العربية والاسلامية والأجنبية الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير ، في مقالات ودراسات تحليلية وفكرية في الفترة المشار إليها ، إذ اتخذ ذلك الصراع طابعا عسكريا وساسيا وتابعت العوامل التي دفعت البلدين إلى التدخل في شؤون كشمير . وقد كتبت بعض الدوريات أولا عن الوضع القانوني والسياسي للولايات الأميرية في ضوء الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية ، لأن مستقبل الولايات يشكل في الواقع مشكلة أساسية اعترضت عملية نقل السلطة من البريطانيين إلى الهنود ، وقد اشارت جريدة التايمس اللندنية الى المذكرة التي قدمتها البعثة الوزارية البريطانية للهند إلى مجلس أمراء الولايات الهندية في 12 أيار عام 1946 م ، وقد أكدت هذه المذكرة على إعفاء الحكومات التي تتشكل بعد الاستقلال من التزامات البسيطرة، لأنه لا يمكن أن تنتقل حقوق الولايات إلى طرف ثالث ، بل تعود إلى الولايات بدخولها في علاقات فيدرالية مع الحكومة أو الحكومات القادمة في الهند البريطانية ، أو الدخول في ترتيبات سياسية خاصة معها ⁽⁶⁾ ، أما جريدة النهار البيروتية، فقد علقت على حقوق الولايات بعد الاستقلال بقولها ((إن بريطانيا منحت الولايات استقلالا في ترتيب أوضاعها مع الحكومات التي ستظهر بعد عملية الاستقلال وذلك بتقسيم الهند إلى دولتين، وتجاهلت بريطانيا الاعتبارات الاقتصادية والدينية والجغرافية التي تلزم الولايات المتحدة على التمسك بها عندما تقرر الانضمام الى إحدى الدولتين أو حق تملك الولايات في الاستقلال ، وصار من نتائج السياسة البريطانية ظهور الصراع داخل الولايات من جهة وبين حكومتي الهند وباكستان من جهة أخرى وذلك بعد الاستقلال الذي تقرر لها في عام 1947م)) ⁽⁷⁾ .

واشارت جريدة التايمس اللندنية في عدد آخر لها إلى بعض نصوص خطاب الزعيم الهندي جواهر لال نهرو حول حقوق الولايات بشأن الاستقلال، ومن أبرزها قول نهرو ((أن الولايات لا تزال موحدة من الهند، وإن تقسيم الهند فصل جزء منها، وأن

الهند لا تعترف باستقلال الولايات داخل الهند ولا يجوز لأية قوة أجنبية أن تعترف باستقلال أي من الولايات))⁽⁸⁾

أما مجلة الدراسات الإسلامية ، فقد أشارت دراسة فيها إلى خطاب الشيخ محمد عبدالله في الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي العام، المنعقد في مكة عام 1965م، الذي أشار فيه إلى موقف حزب المؤتمر الوطني الهندي، الذي وافق على ما جاء في نصوص قانون استقلال الهند الصادر في يونيو من عام 1947 إلا أنه رفض تفسير نصوصه المتعلقة بالولايات الأميرية ، ومنها أن انتهاء السيطرة البريطانية على الولايات يؤدي إلى استقلالها في حالة رفضها الانضمام إلى الهند أو إلى باكستان ، كما أكد المؤتمر على مبدأ الأخذ برأي الشعوب في الولايات في قرار الانضمام⁽⁹⁾ .

وقد كشفت جريدة النهار البيروتية بعض المشاكل التي تبحت عن صدور قانون استقلال الهند، ومن أبرزها إعلان بعض الولايات استقلالها من جانب واحد وفي مقدمة هذه الولايات ولاية حيدر أباد التي حاولت إعلان استقلالها في يونيو من العام 1947م ، وأوضحت الجريدة موقف حزب المؤتمر الوطني من تلك المحاولة عندما كتبت قائلة ((لقد تصاعدت مخاوف حزب المؤتمر الوطني بعد إعلان ولاية حيدر أباد عزمها على إعلان استقلالها في يونيو من عام 1947م، أذ رد المؤتمر بقرار شديد اللهجة أصدرته اللجنة العاملة للمؤتمر في 14 يونيو من السنة ذاتها ، رفضت فيه استقلال الولاية الذي سيؤدي إلى التنكر لتاريخ الهند وأهداف الشعب الهندي)) ... واستطردت الجريدة في مقالها قائلة ((أن الولايات الهندية لم تمتلك كيانات دولية عبر ثلاثة قرون مضت، ولذلك لا يستطيع البرلمان البريطاني أن يجعلها ولاية مستقلة))⁽¹⁰⁾ .

وقد تابعت جريدتنا الناس والثغر العراقيتين موقف حزب المؤتمر الوطني، وآراء الزعيم الهندي غاندي بموقف الرابطة الإسلامية من مسأله استقلال الولايات، وأكدت أن الزعيم غاندي عد الأمراء من صنع الاستعمار البريطاني ، ويستطيع هؤلاء الأمراء الدخول في إحدى الدولتين على أساس الموقع الجغرافي، ورغبة الشعوب مع أن قانون استقلال الهند لم يحدد حق الإمارات بتشكيل دولة مستقلة ، فضلا عن الإشارة إلى استقلال الإمارات سيكون تهديدا للأمن القومي الهندي وتحديا لإرادة الشعوب في تقرير مصيرها⁽¹¹⁾ أما عن موقف حزب المؤتمر فقد كتبت جريدة النهار البيروتية

قائله ((إن حزب المؤتمر يريد تأسيس دولة هندية موحدة ، ويرى أن هناك إمارات فيها حكام مسلمون يؤيدون اتجاهات الرابطة الإسلامية في حال انضمامهم إلى باكستان))⁽¹²⁾ ، في حين انتقدت جريدة الفجر الناطقة باسم الرابطة الإسلامية التي تصدر باللغة الانجليزية بعنوان (The Dawn) موقف حزب المؤتمر الوطني وآراء الزعيم الهندي جواهر لال نهرو ، التي أشرنا إليها مؤكدة أن الرابطة الإسلامية تدعم بشدة حق الحكم في الولايات في ممارسة سيادتها ، وتساءلت عن الوسائل التي يمكن أن يستخدمها نهرو لضم الإمارات الهندية إلى إمبراطورية الهند من غير القيام بعملية استفتاء عامة أو يدون أن تعلن رغبتها الأكيدة في الانضمام⁽¹³⁾ .

وكذلك تصدت بعض الدوريات إلى قضيتي ولاية جونا غاد وولاية حيدر آباد ، موضحة أسباب ظهور هاتين القضيتين ، وموقف الهند وباكستان منهما ، وتأثير القضيتين في الصراع بين الهند وباكستان حول كشمير⁽¹⁴⁾ . فولاية حيدر آباد أرادت أن تعلن استقلالها التام ولم تظهر رغبتها في الانضمام إلى الهند أو باكستان .

وقد رفضت بريطانيا إعطاء حيدر آباد مكانة في الدومينون ، بل طلبت منها الانضمام إلى الهند لسبب جغرافي ، وهو كونها تحيط بالأراضي الهندية ، وليس للولاية أي منفذ بحري أو بري للاتصال بالعالم الخارجي إلا عبر الأراضي الهندية ، ولكن حيدر آباد رفضت الانضمام إلى الهند ، ووافقت فقط على توقيع اتفاقية معها تتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع والمواصلات ، ومقابل ذلك لم توافق الهند على الاتفاقية ، بل وافقت كما ذكرت جريدة النهار البيروتية في مقال لها على إجراء استفتاء عام في الولاية ، تقوم بتنظيمه دوائر بريطانية ، إلا أن حاكمها الأمير عثمان علي خان الملقب بـ (النظام) ، رفض هذا العرض ، وعرض بدلا عن ذلك إجراء الاستفتاء العام تحت إشرافه ، فرفضت الهند ، لأن هذا الاستفتاء لا يمكن أن يجري إلا بعد مرور خمس سنوات من إنشاء حكومة في حيدر آباد ، تتمثل فيها كل الفئات والطوائف الموجودة تمثيلا مناسباً لأعدادها⁽¹⁵⁾ .

وكشفت جريدة النهار البيروتية في العدد نفسه عن الأسباب التي دعت ولاية حيدر آباد إلى اتخاذ هذا الموقف ، جاء فيه ((لقد كان النظام واقعا إلى حد ما تحت تأثير المنظمة الإسلامية (اتحاد المسلمين) في ولاية حيدر آباد التي تمتلك قوات

عسكرية كبيرة ترفض الانضمام إلى الهند)) أما جريدة الناس العراقية فقد كتبت ما نص: ((وافق حاكم ولاية حيدرآباد تحت ضغط حكومة الهند على توقيع اتفاق منع الهند في 29 أكتوبر 1947 م، لمدة عام واحد، على أن يسعى الطرفان خلال هذا العام إلى التوصل إلى حل للخلافات))⁽¹⁶⁾. ولغرض أن يستمر هذا الاتفاق بين الولاية والحكومة الهندية مارست الأخيرة ضغوطاً على الولاية من أجل إبعاد حاكمها عن اتباع سياسة مستقلة عن نفوذ الحكومة الهندية، ومن أبرز تلك الضغوط كما أشارت مجلة الثقافة القاهرية في دراسة تضمنتها بعنوان (حول مشكلة حيدرآباد) هي الضغوط الاقتصادية، فكتبت ((أن الهند اتبعت إجراءات للضغط من الناحية الاقتصادية على ولاية حيدرآباد وحشدت قواتها على حدود الولاية))⁽¹⁷⁾.

وبعد تدهور الأوضاع بين الهند وولاية حيدرآباد، قدم حاكمها شكوى على الهند إلى مجلس الأمن الدولي، وعندما قررت الهند احتلال الولاية سحب حاكم الولاية الشكوى، كما كتبت مجلة الثقافة القاهرية أنه اكتمل انضمام الولاية إلى الهند⁽¹⁸⁾، وقد ذكرت جريدتنا التايمس اللندنية والنهار البيروتية بعض نصوص إعلان الزعيم الهندي جواهر لال نهرو في عام 1947 م، أمام المجلس التأسيسي الهندي، حول موقف حكومته من قضية ولاية حيدرآباد بقوله: ((إن استقلال حيدرآباد سيترك أثراً سلبية على الأمن القومي الهندي، ويهدد وحدة الهند، وطبيعة الحكم بيروقراطية تشبه نظم العهود الإقطاعية))⁽¹⁹⁾.

أما موقف باكستان من تلك التطورات فقد أشارت إليه جريدتنا الثغر العراقية والنهار البيروتية، بأن باكستان لم تتدخل علنياً في المشكلة بين الهند وحيدرآباد عندما قامت في كراتشي مظاهرات كبيرة في 13 سبتمبر 1948 م، مطالبة حكومة باكستان بمساعدة ولاية حيدرآباد وإعلان الحرب الشاملة ضد الهند⁽²⁰⁾. ونقلت جريدة الثغر أيضاً في عدد آخر لها تصريح المفوض السامي الباكستاني في نيودلهي حول عدم أحقية ومشروعية باكستان في التدخل في شؤون الولاية، جاء في التصريح ((هناك شائعات قالت إن باكستان أحتجت لدى الهند على اجتياح الجيوش الهندية لولاية حيدرآباد، وأنه على الرغم من العطف الذي توليه باكستان نحو الولاية، فليس من حقها الشرعي التدخل في هذه القضية))⁽²¹⁾.

والموقف البريطاني من قضية ولاية حيدرآباد هو الآخر برز في اهتمامات بعض الدوريات ، إذ أشارت إلى اهتمام بريطانيا بقضية الولاية، في الوقت الذي قامت فيه مواجهة عسكرية بين الهند وباكستان حول كشمير . كما نقلت بعض الدوريات خطاب رئيس الوزراء البريطاني السابق ، وعضو مجلس العموم البريطاني ونستون تشرشل (Winston Teahirshel) الذي ألقاه في عام 1948م في مجلس العموم البريطاني، إذ طالب تشرشل في خطابه للحكومة البريطانية، على حقوق الولايات الأميرية ، ومساعدتها على تقرير مصيرها عن طريق الاستفتاءات تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطالب أيضا بمساعدة حيدرآباد على تسهيل اتصالاتها بمنظمة الأمم المتحدة⁽²²⁾، كما أشارت جريدة النهار البيروتية إلى اتصالات حاكم ولاية حيدرآباد البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية لطلب المساعدة من ملك بريطانيا جورج السادس والرئيس الأميركي ترومان (Troman) (1945 - 1952م) لتحقيق استغلال الولاية ، وقد عبرت الحكومة البريطانية عن موقفها الرسمي على لسان وزير خارجيتها بيضن (Bevin) الذي أيد في مجلس العموم البريطاني في عام 1948م إحالة قضية حيدرآباد إلى مجلس الأمن الدولي ، وعد التدخل العسكري الهندي في الولاية مخالفة خطيرة لا تعذر عليها باتفاقها مع ولاية حيدرآباد، ثم احتلالها بقواتها العسكرية ، وهو عمل عدواني، ويجب أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بدورها بمساعدة الولاية ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن استجابتها مشجعة لحاكم الولاية⁽²³⁾.

ولم تكتف بعض الدوريات العربية والاجنبية بمتابعة قضية ولاية حيدرآباد، بل كتبت بعض المقالات والدراسات التحليلية تابعت فيها قضية جوناغاد التي أعلنت قرارها بالانضمام إلى باكستان في 15 / أغسطس 1947م ، ووافقت باكستان على هذا الانضمام ، متجاهلة رغبة الحكومة الهندية التي أرسلت إليه الضم إلى باكستان ، فمجلة السياسة الدولية أشارت في دراسة تضمنتها إلى عدم رغبة الهند لعملية انضمام جوناغاد إلى باكستان ، لأن العملية لا تستند على أسس قانونية ، بل إن باكستان تجاهلت رغبة سكان الولاية ذات التركيبة السكانية وأخيرا الحدود الجغرافية للولاية في الوقت الذي أعلنت فيه بعض الامارات التابعة لجوناغاد وهما (مانغول ويايرواد) بالانضمام إلى الهند وإعلان باكستان موافقتها النهائية على انضمام جوناغاد إليها

مع وجود الاحتجاجات الهندية،⁽²⁴⁾ كما أشارت بعض الدوريات إلى دخول القوات الهندية أراضي جوناغاد، وإعلانها أن الولاية أصبحت ولاية هندية مع إماراتها، وأوضحت تلك الدوريات موقف باكستان من الضم، وذلك برفضها ضم الهند للولاية، واعتباره انتهاكا لسيادتها على أراضيها، وخرقا للقانون الدولي، ومطالبة باكستان بانسحاب القوات الهندية من الولاية، وإعادة الإدارة الشرعية شرطا أوليا للمناقشات بين الدولتين،⁽²⁵⁾ فضلا عن ذلك أن الهند اتخذت بعض الاجراءات نحو الولاية، منها قطع طرق المواصلات بينها وبين الهند وتقليص موارد الولاية المالية الناتجة عن تجارة الترانسيت، وتشكيل الهند حكومه مؤقتة للولاية في بومباي برئاسة (شاملراي غاندي) ابن أخ المهاتما غاندي، ونقل مقرات الحكومة المؤقتة بعد ذلك إلى (راجكوت) قرب ولاية جونا غاد.⁽²⁶⁾

ويبدو أن هدف الهند من ضم ولاية جوناغاد إلى أراضيها بالقوة هو كي يكون لها مبرر في المستقبل للمطالبة بكشمير، أو حل مشكلتها عن طريق الاستفتاء العام، وأن يكون ذلك مبررا لقيام باكستان بضم ولاية كشمير، إليها بالقوة، وثورة البونش وتدخل رجال القبائل الباكستانية في كشمير برزت في اهتمامات بعض الدوريات، فقد تضمنت دراسة في مجلة دراسات عربية معلومات مفصلة عن ثورة البونش التي قامت منذ عام 1945م في مقاطعة البونش في كشمير، لأن رجال البونش يكونون جزءا من قوات كشمير، ولأن المقاطعة كانت ترتبط بروابط اقتصادية واجتماعية وثيقة مع باكستان فضلا عن مجاورتها الحدود الباكستانية مباشرة، وكونها أدخلت تحت سيطرة حكم مهراجا كشمير منذ عام 1936م، مما أدى إلى استنكار المسلمين لهذه التغيرات، وبخاصة عندما أمرت حكومه المهراجا المسلمين في كشمير بتسليم أسلحتهم إلى الحكومة، وأغلبهم من الجيش، وقد امتنع هؤلاء عن تسليم الأسلحة، فتصاعدت أعمال العنف الطائفي عندما بدأ تسرب الأسلحة من باكستان إلى المسلمين.⁽²⁷⁾

وفي هذه الاثناء، انتشرت الاضطرابات في كشمير، ونشطت في الوقت نفسه المنظمات السيخية والهندوسية المتطرفة، مثل منظمة (اشتاريه سيواك سافاك سنخ) ومنظمة (الهندومهاسابا) ومنظمة (الخان سنخ)، وأخذت أعمال العنف الطائفي تتزايد في كشمير، وقامت حكومة المهراجا بالتعاون مع المنظمات المتطرفة بعمليات إبادة

للمسلمين⁽²⁸⁾. وقد وصفت جريدة التايمس الهندية تلك الاضطرابات في مقال لها، إذ كتبت ((تولت عملية إبادة المسلمين إبادة منظمة قوات نظامية في مقاطعة دوغرا، بقيادة مهراجا كشمير وجماعات من الهندوس والسيخ، إذ قتل عدد كبير من المسلمين وهرب باقي المسلمين عبر الحدود إلى باكستان، وأصدرت حكومة المهراجا في عام 1947 م بيانا أكدت فيه أن كشمير بكاملها أصبحت هادئة مع استمرار عمليات السيطرة على الإدارة المدنية للمنطقة))⁽²⁹⁾.

ومما يجدر ذكره هنا أن حكومة المهراجا كانت تريد أن تعمل على إيجاد خلل في التركيبة السكانية لكشمير لصالح العناصر غير المسلمة، وإثارة الكراهية الطائفية، وإثارة الرعب، عن طريق حرق القرى وارتكاب مجازر دموية إذا وجدت فيها مقاومة إسلامية، وقد تبنت الحكومة الباكستانية مسألة إرسال مساعدات لمساندة ثورة البونش، واستطاعت باكستان دعم الثوار الذين تمكنوا من السيطرة وأعلنوا استقلالهم عن المهراجا وأسسوا ما يسمى بكشمير الحرة إلا أن القوات الهندية صدت الثوار وأوقفت زحفهم إلى العاصمة (سرينجار). وهكذا فشلت ثورة البونش في السيطرة على كشمير وضمتها إلى باكستان، بسبب ضعف التنظيم العسكري للثوار، وهي ذات طابع قبلي أيضا وبسبب عدم امتلاك الثوار وسائل النقل السريعة، وأعمال القتل والسلب والنهب التي ارتكبوها بحق الناس والتي تركت آثارا سيئة أدت إلى استهجان الناس للثورة.

ولقد استغلت الحكومة الهندية طلب حكومة كشمير إرسال مساعدات عسكرية وبشرية إليها ضد عدد من المسلمين الذين احتلوا مدينة مظفر آباد، وقد قررت الحكومة الهندية فعلا إرسال قوات عسكرية إلى كشمير، بشرط أن يوافق المراجا الانضمام إلى الهند، وبعد اتصالات مكثفة وافقت الهند على ضم كشمير الذي سيكون محسوما بعد استعادة النظام، وعن طريق القيام بعملية الاستفتاء الشعبي.

وفي أثناء عملية ضم كشمير إلى الهند، كانت القوات الهندية تنقل جوا إلى مطار سرينجار، وقد تمكنت القوات من طرد رجال القبائل، واستطاعت القوات الهندية بالتعاون مع جيش كشمير صد هجوم رجال القبائل والثوار⁽³⁰⁾. ومع ذلك اضطر رجال القبائل الهندية استخدام أسلوب حرب العصابات، واستطاعت إلى حد ما أن تمنع القوات الهندية من التقدم، وقد ساهمت الثلوج المتساقطة شتاء في إيقاف تقدم الجيش

الهندي⁽³¹⁾. ولم تستطع باكستان دبلوماسيا وعسكريا من منع تقدم القوات الهندية نحو بونش إلا أنها تمكنت من إرسال وحدات قتالية للتصدي للقوات الهندية التي احتلت بونش في أكتوبر من عام 1948 م في الوقت الذي بادرت فيه منظمة الأمم المتحدة إلى تهدئة الطرفين الباكستاني والهندي بوقف إطلاق النار.

ومع أن باكستان استمرت في استخدام الأسلوب السياسي منهجا للضغط على ولاية كشمير، إلا أن الصراع بين الهند وباكستان بقي محدودا ولم يتعد الولاية، كما أخذت كل من الهند وباكستان تتبادلان الاتهامات، وصار هم كل دولة دعم أنصارها لتحقيق مكاسب على حساب الآخر⁽³²⁾.

هذا وقد تناولت بعض الدوريات في مقالات لها العوامل التي دفعت كلا من الهند وباكستان إلى التدخل في شؤون كشمير، فمجلة السياسة الدولية أكدت في إحدى الدراسات التي تضمنتها أن هناك عوامل قانونية وسياسية وعقائدية فكرية شجعت الهند على ممارسة ضغوطها على باكستان للسيطرة على ولاية كشمير، لأنها اعتبرت نفسها الوريث الشرعي للتركة الاستعمارية، وأشارت المجلة أيضا إلى تصريح الزعيم الهندي جواهر لال نهرو بصدد ذلك بقوله ((على الهند تقديم الدعم لكشمير، وأن لم تعلن كشمير انضمامها رسميا للهند))⁽³³⁾. أما مجلة الدراسات الإقليمية التي تصدر في إسلام آباد، فقد أشارت إلى أهمية العامل العقائدي والعسكري، وهو أن ضم كشمير إلى الهند يعطيها دليلا قويا على فشل نظرية الأمن، وعلى نجاح علمانية المؤتمر الوطني وسياسة التعايش، وهذا جعل الهند ترفض فكرة تقرير مستقبل الولايات الاميرية على أساس التركيبة السكانية لهذه الولايات من الناحية الدينية، وترى أنه ليس من العدل وجود أربعين مليون مسلم في الهند، وأن يقبل كل المسلمين بسبب دينهم الانضمام إلى باكستان⁽³⁴⁾ بينما أشارت دوريات أخرى إلى أن قيام دولة باكستان أمر غير شرعي في نظر الهندوس، لكون كشمير ولاية مقدسة وموطننا للآلهة وبناء على ذلك رفض الرأي العام الهندي اعتبار باكستان مفهوم حي ويرى معظم الزعماء السياسيين في الهند أن باكستان على أبواب الانهيار⁽³⁵⁾ والمجلة المصرية للعلوم السياسية سلطت الضوء على عوامل أخرى، في دراسة تضمنتها، شجعت باكستان على التدخل في كشمير هو العامل الأمني الاستراتيجي أن كشمير تتميز

بموقع جغرافي هام وأن سيطرة الهند على كشمير يسهل لها الاتصال بسهولة بالاتحاد السوفيتي والصين ، كما أن سيطرة الهند على كشمير يهدد بلاشك أمن باكستان فضلاً عن أن وقوع منابع الانهار الرئيسية التي تصب في باكستان وتعتمد على الزراعة في البنجاب ، سيزيد من تهديد الأمن الباكستاني ، لأنه من الصعب تحقيق أية سياسة مستقلة دون أن تتوافق مع توجهات الهند التي تعتبرها باكستان نقيضها من الاساس (36) .

وقد تصدت بعض الدوريات للمحادثات وتبادل الرسائل والملاقات المباشرة بين الحكومتين الهندية والباكستانية في عام 1947م لتسوية مشكلة كشمير ، وذلك بعد أن ضمت الولاية إلى الهند ، وكتبت دراسة في مجلة الشرق الأوسط وجهات نظر الحكومتين إزاء مشكلة كشمير ، وكان رأي الحكومة الباكستانية أن هناك اتفاقاً بين حاكم كشمير والحكومة الهندية لضم كشمير إلى الهند بصورة نهائية . إما الحكومة الهندية فقد أكدت على ضرورة الاستفتاء الشعبي لتحديد مستقبل الولاية (37) ، بينما كتبت مجلة كشمير المسلمة عما دار في الاجتماع الذي تم بين الزعيم الباكستاني محمد علي جناح والمسؤول البريطاني مونتباتن حول المشكلة ، دون أن يحضر ذلك الاجتماع مسؤولون هنود ، وذكرت المجلة أن محمد علي جناح قدم عدة اقتراحات بشأن المشكلة ، أبرزها انسحاب القوات الهندية من كشمير وكذلك انسحاب قوات القبائل وإيقاف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة ، ثم القيام بإجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل الولاية (38) . أما المسؤول البريطاني مونتباتن فلم يرد حسب قول المجلة ، على المقترحات الباكستانية بالموافقة أو الرفض ، بل إنه لا يملك الصلاحيات اللازمة للبت في هذه المقترحات ، وأنه سيقوم بنقلها إلى مجلس الوزراء الهندي ليتخذ قراراً بشأنها (39) .

وبصدد الموقف البريطاني من المحادثات الهندية - الباكستانية بشأن قضية كشمير ، فقد كتبت جريدتا النهار البيروتية واليقظة العراقية أن بريطانيا تريد الانسحاب بأسرع وقت ممكن ، وأنها لا تريد التدخل بين الطرفين لحل المشاكل التي قد تنتج عن عملية التقسيم ، وظهر ذلك واضحاً في أعمال العنف الطائفي في البنجاب ، إذ طلبت باكستان في أغسطس من عام 1947م مساعدة بريطانيا للتدخل من أجل تهدئة الأوضاع في كشمير (40) .

أن بريطانيا في الواقع لم تتخذ أية خطوات من أجل حل الطرفين الهندي والباكستاني على التوصل إلى تسوية بشأن كشمير، ونقل القضية إلى منظمة الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للخلافات بين الطرفين .

الخلاصة:

من أبرز الأمور التي أكدت عليها بعض الدوريات العربية والاسلامية والأجنبية هو أن قيام دولة باكستان كان على أساس القومية الدينية، وليس القومية المتعصبة، والقومية الدينية لا تقوم على أساس عنصري، كما أن الاختلافات في النوايا لدى الطرفين الهندي والباكستاني دعت إلى ازدياد الاضطرابات وعدم الاستقرار وقيام الصراع بين الدولتين .

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي :

- 1 - كان لكشمير أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة في علاقات المجتمعين الهندي والباكستاني، وفي الصراع بينهما، وتركت بصماتها القوية على مجريات العلاقات بين الدولتين بعد استقلالهما في عام 1947م .
- 2 - حاول الهندوس تأجيج الروح القومية لدى الناس عن طريق الدين، وكان لذلك في الواقع تأثيرات سلبية على الصراع الطائفي، ثم جاء دور الأحزاب والمنظمات السياسية في توجيه الصراع الطائفي سياسيا، وقد حاولت الحركة الوطنية في كشمير استخدام الضغط على أسرة الدوغرا الهندوسية التي حكمت كشمير بدعم بريطاني لتحقيق تغيرات، منها أن يمارس شعب كشمير دوره في إدارة الحكم ولكن مقابل ذلك يلاحظ فشل بريطانيا في اتباع سياسة غير منحازة بعد أن عملت الهند على تدويل الصراع حول كشمير في المنظمة الدولية .
- 3 - أن موقف الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لم يكن موحدًا لإيجاد تسوية شاملة لقضية كشمير، بسبب مواجهة تلك الدول للمشاكل الموروثة عن الحرب العالمية الثانية، كما أن تلك الدول لا تزال بعيدة عن اتخاذ سياسات واضحة تجاه قضية كشمير . ويقابل ذلك رغبة كل من الهند وباكستان على استمرار الوضع القائم في كشمير، ثم تحقيق تسوية بين الطرفين، والتخلص من الوضع الراهن ثم العمل على إزالة التوتر في العلاقات الهندية - الباكستانية .

إن تلك الدوريات عرضت التطورات الداخلية في كشمير، وهذا الأمر ساعد على إظهار مدى صعوبة تقييم الاتجاه العام للتغيير في أي وقت بالذات أو التوصل إلى استنتاجات حول الاتجاه النهائي الذي ستتخذه كل من الهند وباكستان، كما أن الهند ستبقى الآن وفي المستقبل تعد باكستان منافسا لها ليس في كشمير فحسب، بل في جنوب آسيا، وستبقى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية مؤثرة على صيغ سياسات الهند وباكستان تجاه كشمير من غير الأخذ بالاعتدال والحوار كمبدأ أساسيا في السياسة الخارجية للدولتين تجاه القضية، مما يؤيد من احتمالات قيام مواجهات أكثر عنفا بين الدولتين من غير ظهور محاولات هندية أو باكستانية لجعل الموازين ترجع إلى جانب وضع قانوني في كشمير، يعتمد على الأخذ بعملية الاستفتاء الشعبي باعتبارها وسيلة لتحديد مستقبل كشمير، والابتعاد عن التورط المباشر للعسكريين في العمليات السياسية وهو جاس التوازن الإقليمي .

المصادر :

- (1) الحرب الهندية الباكستانية 1971 ، الموسوعة العسكرية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، المجلد الأول ، طبعة 1980 ، ص 765 ، 767 .
- (2) جريدة الزمان العراقية ، الحروب الهندية الباكستانية بين الهند وباكستان صراع مستمر ، العدد 2512 في 2002/5/31
- (3) طاهر أمين ، المقاومة الشعبية في كشمير ، الجذور والخيارات ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام آباد ، باكستان ، طبعة 1996
- (4) مجلة قضايا دولية ، طاهر أمين ، السياسة الهندية في كشمير ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام آباد ، باكستان ، العدد 237 ، السنة الخامسة ، 18 يوليو 1994 ، ص 16 - 17
- (5) مجلة السياسة الدولية ، باهر السعيد ، النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير ، العدد 107 في يناير 1992 ، ص 203 - 206
- (6) The Times (London), July, 1953
- (7) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3867 ، 16 آذار 1948:
- جاء في قانون استقلال الهند الذي أعلنته بريطانيا في عام 1947 "إن السياسة البريطانية تجاه الولايات الأميرية الهندية ستبقى دون تغيير" . إن القانون لم يشر إلى حق الولايات في الاستقلال التام لاسيما وأن الهند البريطانية قسمت على أساس طائفي ليس إلا .
- أنظر ؛ 17 - 20 ، pp ، op ، cit ، Gupta ، إحصان قصي ، مأساة كشمير المسلمة ، جدة 1970 ، ص 160 .

- (9) مجلة الدراسات الإسلامية ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، كراتشي ، 1965 ، ص 45 وما بعدها.
- (10) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3627 ، 17 حزيران 1947 .
- (11) افتتاحية جريدة الناس العراقية ، 16 تشرين الأول 1959 ؛ افتتاحية جريدة الثغر العراقية ، 12 تشرين الثاني 1950 .
- (12) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3047 ، كانون الثاني 1949 .
- (13) مقتبس من : Gupta , op , cit , p 47
- (14) تقع ولاية جونا غاد في غرب الهند يحكمها حاكم مسلم ، وأغلبية سكانها من الهندوس ، أما ولاية حيدر آباد فهي من الولايات الكبيرة ولها موارد كبيرة يحكمها أيضا حاكم مسلم ولكن أغلبية سكانها من الهندوس . أنظر :
- Wileox . W . A . , Pakistan the con solidation of Nation
U. S. A . , p .63f ; Lamp . op . cit ; p 195 .
- (15) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3989 ، 16 أيلول 1948 .
- (16) افتتاحية جريدة الناس العراقية ، 17 تموز 1951 ؛ افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3089 ، 16 أيلول 1948 .
- (17) رفاعه الأنصاري ، حول مشكلة حيدر آباد ، مجلة الثقافة ، العدد 51 ، السنة العاشرة ، القاهرة ، 1948 ، ص 8 .
- (18) محمد عبدالله عنان ، قضية حيدر آباد ، مجلة الثقافة ، العدد 58 ، القاهرة 1948 ، ص 2 .
- (19) افتتاحية جريدة الناس العراقية ، 16 كانون الأول 1951 ؛
The Times (London) 22 Oct. 1953
وانظر للمقارنة :
- Jawaher Lal Nehru , Independence and after , Delhi , p 103ff .
- (20) افتتاحية جريدة النهار البيروتية العدد 3987 ، 14 أيلول 1948 .
- (21) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3990 ، 17 أيلول 1948 .
- (22) The Times (London) 20 July 1951; ؛ افتتاحية جريدة الثغر العراقية ، 19 تشرين الأول 1949 ؛ افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3059 ، 1 آب 1948 .
- (23) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3989 ، 16 أيلول 1948 ؛ وأنظر أيضا إشارات للموقف البريطاني في جريدة الاستقلال العراقية ، 17 تموز 1952 .
- (24) مجلة السياسة الدولية ، العدد 3 ، السنة الثانية ، آذار 1960 ، ص 32 ؛ جريدة الثغر العراقية ، 12 تشرين أول 1949 .
- (25) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، العدد 3869 ، 7 آذار ، 1948 .
- (26) مجلة السياسة الدولية ، العدد 3 ، السنة الثالثة ، كانون الثاني ، - آذار 1966 ، ص 32 .
- (27) مجلة دراسات عربية ، العدد 5 ، السنة الثانية ، بيروت ، 1972 ، ص 115 .
- (28) جانوفسكي . ي . و ، بولانيسكا ، تاريخ باكستان وشركة الفترة الاستعمارية في مجموعة باحثين باكستان الدولة والمجتمع والاسلام . ترجمة غانم ببي ، بيروت ، 1986 ، ص 28 .
- (29) The Times (london) 10 Oct. 1947
- (30) جانوفسكي و بولانيسكا ، المصدر السابق ، ص 28 وما بعدها .

- (31) أمام مجلس الأمن ، مشكلة كشمير ، مجلة الثقافة ، مجلد رقم 10 ، السنة العاشرة ، العدد 484 ، القاهرة ، 1948 ، ص 20-22 .
- (32) انظر التقصيلات بصدد الصراع الهندي - الباكستاني و تأثيراته في :
Russel , Brines , The Inda - Pakistan Conflit , London , 1969.
- (33) مجلة السياسة الدولية ، العدد 3 ، السنة الثالثة ، كانون الثاني ، آذار 1966 ، ص 33
- (34) Chejma , p. Iqbal , C. ; The Kashmir Dispute and the Peace of South Asia in Regional studies Journal Vol. ,15 . No. 1 , Islamabad , 1967 , p. 170f
- يرى أحد الباحثين أن معظم الزعماء السياسيين في الهند يرون أن ما يدعم فلسفة الهند السياسية العلمانية هو وجود منظمة ذات أكثرية إسلامية في الهند .
- روي مكروديس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، 1966 ، ص 221 .
- (35) انظر : جريدة النهار البيروتية ، 3048 ، 2 كانون الثاني ، 1949 .
- محمد علي جواد ، التسليح التقليدي في الهند ، في مجموعة مؤلفين بالتسلح في العالم الثالث ، بغداد 1988 ، ص 85 - 88 هناك رأي مشابه لما جاء في الدراسة . انظر :
- Lamb, op . cit, p40f
- (36) عبد الستار الدوري ، مشكلة كشمير ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد 3 ، السنة الأولى ، القاهرة ، 1957 ، 157 .
- (37) The Middle East Journal
- (38) المفاوضات الهندية الباكستانية ، قضية كشمير المسلمة العدد 62 ، السنة الخامسة ، إسلام آباد ، 1997 ، ص 20 .
- (39) المصدر نفسه ، ص 21 ؛
- لقد فشلت المحادثات بين الطرفين كما تؤكد المصادر المهمة بالصراع بين الهند وباكستان حول كشمير وذلك بسبب تعنت الطرفين في مواقفهما واختلاف وجهات نظرهما؛ Gupta , op. cit, p 130
- (40) افتتاحية جريدة النهار البيروتية ، 16 كانون الثاني 1950؛
- إفتتاحية جريدة اليقظة العراقية ، العدد 149 ، 30 أيلول 1947

